

ليست سياسات التقشف في تونس بألمر المستجد بل يعود بعضها إلى نهاية سبعينيات القرن الفائت على أثر فشل التجربة الاقتصادية الاجتماعية التي قادها الفريق المتشكل حول الوزير أحمد بن صالح، وبداية عهد ليبرالية اقتصادية بفعل الانتقال إلى ليبرالية اقتصادية انفتح الباب أمام المبادرة الخاصة وبدأ التقليل التدريجي لظل "الدولة المقاول" في الاستثمار الاقتصادي مرفوقا ببداية انسحابها التدريجي، ولو بشكل غير معلن حينها، وقد كان ذلك يعني حينها بداية وهي الدولة التي بنت مشروعيتها على إيديولوجيا التحديث والرعاية الاجتماعية. كما كان ذلك يعني أن العديد من الفئات الاجتماعية التي كانت تراهن على الترقى